أندونيسي معتقل في ماليزيا يشهد ضد "الجماعة" وباعشير

كابول: عشرات المتظاهرين يهتفون "الموت لأميركا"

■ واشنطن، جاكرتا، كابول، دار السلام – رويترز، أ ف ب، د ب أ، أ ب – ندد نحو ١٥٠ متظاهراً أفغانياً أمام مقر الأمم المتحدة في كابول، بـ«الاحتلال الأجنبي» للبلاد، مرددين هتافات «الموت لأميركا»، ومطالبين بإعدام صحافيين اعتقلا بتهمة «التجديف بالإسلام» ثم أطلقا إثر ضغوط دولية. وفي غضون ذلك، اعترف أندونيسي معتقل في ماليزيا بأن مقر «الجماعة الإسلامية» نقل من ماليزيا إلى أندونيسيا بعد تسلم أبو بكر باعشير قيادة الجماعة المتهمة بالإرهاب. وفي واشنطن، أكد مكتب التحقيقات الفيديرالي «أف بي أي» عدم وجود «تهديد إرهابي»، أثناء الاحتفاء بالعيد الوطني في البلاد.

وتظاهر نحو ١٥٠ أفغانياً أمام مقر الأمم المتحدة في كابول أمس، احتجاجاً على «الوجود الغربي» في البلاد. وردد المتظاهرون الذين تجمعوا أمام مبنى بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، هتافات مناهضة للوجود الأميركي والأمم المتحدة و«القوات المعادية للإسلام» و«تحرر المرأة».

وهتف المتظاهرون «الموت لأميركا» و«الموت للإبراهيمي» (الأخضر الإبراهيمي، موفد الأمم المتحدة الخاص في أفغانستان)، ونددوا بالنفوذ الغربي على حكومة الرئيس الأفغاني حميد كارزاي.

وطالب المتظاهرون أيضاً بإعدام صحافيين اعتقلتهما السلطات الأفغانية في ١٧ حزيران (يونيو) الماضي، بتهمة «الإساءة إلى الإسلام»، وأطلقا الأسبوع الماضي بعد ضغوط دولية.

وفي الوقت نفسه، أكد الناطق باسم الأمم المتحدة في أفغانستان تجدد القتال بين الطاجيك والأوزبك في منطقة شول جارا في إقليم بلخ (شمال). وقال إن «وفداً توجه إلى قرية أرلات للتحقق من اندلاع القتال».

جانب من التظاهرة المناهضة للأميركيين في كابول أمس. (ا ب)

"الجماعة" وباعشير

على صعيد آخر، كشف الماليزي أحمد ساجولي أمام محكمة أندونيسية أمس، أن مقر «الجماعة الإسلامية» التي تشتبه السلطات في صلتها بتنظيم «القاعدة»، انتقل من ماليزيا إلى أندونيسيا عندما تولى أبو بكر باعشير قيادتها.

وأدلى ساجولي بشهادته أمام المحكمة التي تقاضي باعشير بتهمة «الخيانة»، عبر دائرة تلفزيونية مغلقة من ماليزيا حيث يحاكم لصلته بـ«الإرهاب».

وأوضح ساجولي إن مقر الجماعة انتقل إلى أندونيسيا عندما توفي مؤسسها عبد الله سونغكار عام ١٩٩٩، ولم يذكر المكان الذي أقامت فيه الجماعة قاعدتها. وقال أمام المحكمة: «انتقلت زعامة الجماعة الإسلامية بعد وفاة سونغكار إلى باعشير، ثم انتقل المقر تلقائياً إلى أندونيسيا».

وكان الادعاء زعم أن المقر كان يدار من مكتب في مدينة سولو في وسط جزيرة جاوه حيث شارك باعشير في بناء مدرسة داخلية متشددة في أوائل السبعينات.

ويواجه باعشير تهم الضلوع في تفجير كنائس في أندونيسيا عام ٢٠٠٠، أسفرت عن سقوط ١٩ قتيلاً وبمحاولة اغتيال ميغاواتي سوكارنوبوتري، قبل أن تصبح رئيسة للبلاد.

وسبق أن اعترف عضو ماليزي في الجماعة أمام المحكمة نفسها الأسبوع الماضي بأن باعشير بارك التفجيرات التي استهدفت الكنائس، ودعا إلى التخطيط لاغتيال ميغاواتي.

الولايات المتحدة

وفي واشنطن، أعلنت السلطات الأميركية أمس عدم وجود أي تهديد جدي بوقوع هجمات «إرهابية» في الرابع من تموز (يوليو) المقبل، المصادف العيد الوطني في البلاد الذي يشهد مسيرات واحتفالات حاشدة.

وقالت وزارة الأمظن الداخلي في بيان إن «تحليل استخباراتنا وتقديراتنا لا يشيران إلى وجود أي معلومات محددة أو موثوقة عن خطط إرهابية قد تستهدف الاحتفالات بالعيد الوطني».

وأكدت الوزارة أن أجهزة الأمن ستبقى في حال تأهب أثناء المناسبة، وستجري عمليات مباغتة للتدقيق في الهويات. وطلبت السلطات من السكان إبلاغ الشرطة المحلية أو الفيديرالية بأي نشاط مشبوه.

مشرف: الديموقراطية بلغت ذروتها في باكستان

■ باريس، إسلام آباد – أ ف ب، د ب أ – أكد الرئيس الباكستاني برويز مشرف الذي يقوم بزيارة رسمية لباريس تستغرق ثلاثة ايام أمس، ان الديموقراطية «لم تكن يوماً اقوى مما هي عليه الآن» في بلاده.

كذلك اكد الرئيس الباكستاني التقدم الذي حققته البلاد في مجال مكافحة الفساد والارهاب. واضاف انه لم تسجل اي حال فساد في الحكومة منذ توليه السلطة. وعن مكافحة الارهاب، قال انه تم اعتقال ٤٨٠ عناصراً من تنظيم «القاعدة» وتسعة مسؤولين في «طالبان». وذكر ان الجيش الباكستاني دخل المناطق القبلية الواقعة على الحدود مع افغانستان والتي يشتبه بلجوء عناصر من تنظيم «القاعدة» اليها، مشيراً الى وجود «فراغ» حالياً في الجانب الافغاني.

على صعيد آخر، نفى وزير الخارجية الباكستاني خورشيد قصوري امس، الانباء التي زعمت بأن باكستان جمدت برنامجها الوطني النووي استجابة للضغوط الاميركية، ووصف تلك الانباء بأن «لا أساس لها». وأوضح أن إقدام الهند على انتاج الاسلحة النووية، لم يترك لباكستان خياراً سوى انتاج الاسلحة النووية هي الاخرى، مشيراً إلى أن بلاده لن تتنازل عن أمنها.

توتر العلاقات الإيطالية - الألمانية وبوادر أزمة حكومية في روما

□ روما – عرفان رشيد

■ من دون الإشارة إلى منصبه كرئيس للدورة الحالية للاتحاد الأوروبي ومكتفياً بتسميته «رئيس الحكومة الإيطالية»، دان المستشار الالماني غيرهارد شرودر التصريحات التي أدلى بها رئيس الحكومة الإيطالية سيلفيو برلوسكوني في البرلمان الأوروبي أثناء تدشينه للرئاسة الإيطالية للاتحاد أول من أمس، معتبراً أنها «مرفوضة بشكل كامل». وفيما كانت الخارجية الألمانية استدعت على الفور السفير الإيطالي في برلين للاحتجاج على ما بدر عن برلوسكوني، أعلن المستشار الألماني أمام مجلس النواب أنه ينتظر منه أن يقدم «اعتذاراته».

وأضاف: «أنتظر من رئيس الحكومة الإيطالية أن يعتذر كما تقتضي الأصول لهذه المقارنة غير المقبولة».في حين أعلن برلوسكوني أنه سيتصل اليوم بشرودر، لكن من دون الكشف عن مضمون الاتصال».

وقابل نواب البوندستاغ الألماني موقف شرودر بالتصفيق. وفي حين وصف المستشار الألماني تصريحات برلوسكوني بـ«زلة لسان غير مقبولة لا شكلاً ولا مضموناً»، يتوقع أن تشهد العلاقات الإيطالية–الألمانية، التي كانت عانت من التصدّع بسبب اختلاف موقفي البلدين من الحرب ضد العراق، مرحلة أزمة قد تطول، لا سيما أن إشارة برلوسكوني إلى رئيس مجموعة نواب الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني مارتين شولتز بكونه مناسباً للعب دور النازي في فيلم سينمائي، اعتبرت إهانة لجميع الألمان.

يذكر أن مارتين شولتز يتحدّر من عائلة اشتراكية ديموقراطية عريقة، وكان والده ملاحقاً من قبل النازية، لذا قوبل بالاستنكار قول برلوسكوني له: «عزيزي شولتز، هناك في إيطاليا مُخرِجٌ يُعِدُّ فيلماً عن مخيمات الإبادة النازية سأقترح عليه اسمك ليسند إليك دوراً في هذا الفيلم».

إلى ذلك تفاعلت أحداث الأربعاء الماضي في إيطاليا، ويتوقع أن تترك تأثيراتها الجدية على صلابة التحالف الحاكم برئاسة برلوسكوني لا سيما أن أقرب حلفائه، وبالذات نائبه جانفرانكو فيني وزعيم كتلة المسيحيين داخل التحالف الحاكم فولّيني، أكدا عدم رضاهما عن هذه التصريحات.

ويتوقع أن تشهد الأيام المقبلة مواجهة عنيفة بين برلوسكوني وبين نائبه جانفرانكو فيني الذي كان أبدى في الأيام القليلة الماضية رغبته في «ترك الحكومة والعودة إلى زعامة الحزب»، أي حزب التحالف القومي. إلاّ أنه أكد، في حينه، أن خروجه من الحكومة شخصياً «لا يعني تعريضها إلى الأزمة وإسقاط التحالف». غير أن ما حدث الأربعاء في البرلمان، ، سيفضي بالتأكيد إلى خلافات تجعل عمر حكومة برلوسكوني الثانية في مهب الريح.

غالبية الصحف الإيطالية الصادرة أمس، أطلقت صفة «صورة سيئة» لإيطاليا على تصريحات برلوسكوني في البرلمان الأوروبي. واستهلت صحيفة «كوريير ديلا سيرا» الواسعة الانتشار افتتاحيتها بالقول: «ما كنا نخشى منه وقع بالفعل، فقد أخفق رئيس الحكومة سيلفيو برلوسكوني في الصمود أمام أكثر التحرشات توقعاً، ولم يتمكن من امتلاك أعصابه والاحتفاظ بلسانه في موقعه». وتضيف الافتتاحية، التي كتبها إرنيستو غاللي ديلا لوجا: «وهكذا، فالرئاسة الأوروبية لم تكن لتبدأ بأسوأ مما بدأت به».

واعتبرت قوى المعارضة الإيطالية زلة برلوسكوني «فضيحة تسيء إلى إيطاليا وشعبها». وقال زعيم حزب اليساريين الديموقراطيين بييرو فاسينو: «لقد برهن رئيس الحكومة عن افتقاره إلى ثقافة ديموقراطية. لقد تصرّف أمام برلمان ستراسبورغ كما يتصرف كلَّ يومٍ في إيطاليا، أي مهاجمةَ جميع الذين لا يُفكّرون مثلَه. لقد قدّم صورةً سيئة لبلادنا فسبّب ضرراً خطيراً لإيطاليا على المستوى الأوروبي... أخشى أن تصبح الرئاسةُ الدورية الإيطالية للاتحاد الأوروبي محطة شاقة».

أما زعيم حركة «الأقحوانة» فرانتشيسكو روتيللي فقد أكد قوله: «لم نغفر للحكومة زلاتها لكن عندما يتعلق الأمر بصورة بلادنا في أوروبا فإن آثار ما تفعله الحكومة تقع على الجميع، وهذا أمرٌ يُثير الأسف».

صربيا: فوز المعارضة في البلديات

□ سكوبيا – جميل روفائيل

■ فازت المعارضة بغالبية المقاعد في البلديات الصربية التي أجريت فيها انتخابات محلية أعلنت نتائجها أمس، ما وفر دليلاً على عدم رضا الناخبين عن سياسات الحكومة.

وحصل الائتلاف الحكومي المكون من ١٨ حزباً وتنظيماً سياسياً على غالبية اعضاء المجالس الادارية في ١١ بلدية، في حين سيطرت المعارضة على مجالس ٢٢ بلدية.

وجاء «الحزب الديمقراطي الصربي» بقيادة اليوغوسلافي السابق فويسلاف كوشتونيتسا في المقدمة بين أحزاب المعارضة في المجالس البلدية، يليه الحزبان «الاشتراكي» و«الراديكالي» بزعامة كل من الرئيس السابق سلوبودان ميلوشيفيتش وفويسلاف شيشيلي (اللذين تجرى محاكمتهما بتهم ارتكاب جرائم حرب في لاهاي).

واللافت أن «الحزب الاشتراكي» نجح في الاحتفاظ ببلديج بوجاريفاتس (٥٠ كلم شرق بلغراد) التي ينتمي اليها كل من ميلوشيفيتش وزوجته ميرا ماركوفيتش، وذلك على رغم الجهود التي بذلتها الحكومة للسيطرة عليها من أجل استغلالها كمكسب إعلامي.

وكانت الحكومة فشلت في ايصال مرشحها الى رئاسة صربيا، إذ قدمت غالبية المقترعين أصواتها لكوشتونيتسا، ولم يؤخذ فوزه بسبب عدم اكتمال النصاب في كل العمليات الانتخابية، ما جعل الحكومة تلجأ الى اسناد المنصب بالوكالة الى رئيسة البرلمان ناتاشا ميشيتش، كما رفضت كل الطلبات لاجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

حول العالم

خلاف حول القوات الأميركية في اليابان

● طوكيو – رويترز – لم تنجح اليابان والولايات المتحدة أمس، في التقريب بين وجهتي نظريهما في شأن اسلوب التعامل مع جنود اميركيين اتهموا بارتكاب جرائم في اليابان، بعد اسابيع من اعتقال جندي بتهمة الاغتصاب، ما اثار مشاعر استياء جديدة ضد الوجود العسكري الاميركي. وقال مسؤولون اميركيون ويابانيون انهم ما زالوا ملتزمين بالتوصل الى اتفاق بحلول نهاية الشهر الجاري، لحسم قضية توتر، من حين الى آخر، العلاقات بين الحليفتين. وتتزايد مشاعر الاستياء اليابانى من الوجود العسكري الاميركي على وجه الخصوص في جزيرة اوكيناوا جنوب البلاد والتي اعتقل فيها جندي من مشاة البحرية الاميركية الشهر الماضي، للاشتباه في اغتصابه فتاة يابانية عمرها ١٩ عاماً. وتسعى واشنطن الى تفادي مطالب السكان بمراجعة الاتفاق المتعلق بسلوك القوات الاميركية لأن ذلك قد يؤدي الى مطالب مشابهة في دول اخرى تتمركز فيها القوات الاميركية.

طوكيو تعارض إبعادها من محادثات الأزمة الكورية

● طوكيو – رويترز – أعرب ناطق باسم الحكومة اليابانية امس، عن معارضة بلاده اقتراحاً قدمته بيونغيانغ باستبعاد اليابان من محادثات رباعية في شأن البرنامج النووي الكوري الشمالي. وقال ان اليابان تريد صيغة يمكنها المشاركة فيها. ونشرت صحيفة «اساهي شيمبون» اليابانية في طبعتها المسائية ان كوريا الشمالية قدمت اقتراحاً بإجراء محادثات رباعية تضم الولايات المتحدة والصين وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. وقالت الصحيفة ان الاقتراح نقل بطريقة غير مباشرة الى مسؤولين اميركيين كبار مثل نائب وزير الخارجية الاميركي ريتشارد ارميتاج، بواسطة نائب وزير الخارجية الصيني وانغ يي الذي يزور الولايات لمتحدة حتى الرابع من الشهر الجاري. وعندما سُئل ياسو فوكودا كبير امناء مجلس الوزراء الياباني في شأن التقرير الخاص بهذا الاقتراح، رد بقوله ان موقف اليابان هو انه يتعين مشاركتها في المحادثات المتعددة الاطراف مع كوريا الشمالية. وقال فوكودا: «موقف بلادنا هو ان اليابان وكوريا الجنوبية يجب ان يشاركا، ونأمل في ان يتم اعداد ترتيب يمكننا بموجبه ان نشارك».

البرلمان الفرنسي يقر خطة تقاعد مثيرة للجدل

● باريس – أ ف ب – صوت النواب الفرنسيون أمس، على مشروع قانون لإصلاح نظام التقاعد، ينص على تمديد فترة المشاركة في صندوق التعويضات في القطاع العام لتصبح مماثلة للفترة المعتمدة في القطاع الخاص. وفي العاشر من حزيران (يونيو) الماضي. وسيترجم تطبيق النص الذي سيرفع إلى مجلس الشيوخ اعتباراً من الاثنين، بتمديد فترة المشاركة في صندوق تعويض التقاعد ليصبح ١٦٠ فصلاً حتى ٢٠٠٨. وترفع هذه المدة بعد ذلك إلى ٤١ عاماً في ٢٠١٢ للقطاعين العام والخاص، ثم إلى ٤٢ عاماً في ٢٠٢٠. وعن الأجور المتدنية وسنوات الخدمة الطويلة، يقضي المشروع بألا يقل تقاعد الأشخاص الذين يتقاضون الحد الأدنى من الأجور عن ٨٥ في المئة من صافي الحد الأدنى للأجور. ويسمح للأشخاص الذين بدأوا العمل بين سن الـ١٤ و١٦ بالتقاعد قبل بلوغهم الستين من العمر.

اعتقال رئيس مجموعة "ميناتيب" المالية العملاقة

روسيا: مكافحة الفساد تطاول أحد كبار حيتان المال

□ موسكو – رائد جبر

■ سلطت الأضواء في روسيا مجدداً على نشاط كبار رجال المال، بعد اعتقال رئيس احدى أضخم المجموعات المالية بتهم تتعلق بالاستيلاء على أموال الدولة.

واعتبر سياسيون روس ان حملة مكافحة الفساد بدأت تطاول حيتان المال في روسيا، فيما اتهم آخرون الكرملين بممارسة «ابتزاز سياسي» على أبواب الحملة الانتخابية البرلمانية.

وأحدث اعتقال بلاتون ليبيديين رئيس مجموعة «ميناتيب» المالية العملاقة هزّة عنيفة في الأوساط السياسية والمالية في روسيا. وتعد «ميناتيب» المركز المالي لشركة «يوكوس» كبرى شركات النفط الروسية.

وأدى الاعلان عن الاعتقال الى تدنٍ حاد في سوق الأوراق المالية. وتراجعت قيمة سهم شركة «يوكوس» بنسبة ٣، ٤ في المئة. وقال ناطق باسمها ان الشركة خسرت في تعاملاتها امس، زهاء بليون ونصف بليون دولار.

وكانت النيابة العامة اصدرت مذكرة توقيف ضد ليبيديين اعتماداً على وثائق قدمها نائب رئيس لجنة السياسة الاقتصادية في البرلمان الروسي فلاديمير يودين، وتضمنت معطيات عن قيام ليبيديين بالاستيلاء على أسهم احدى كبرى الشركات الحكومية، مستغلاً حال الفوضى التي رافقت عمليات تخصيص المؤسسات الحكومية عام ١٩٩٤ وتصل قيمة الأسهم الى نحو ٣٠٠ مليون دولار.

ويعد ليبيديين حالياً من أبرز رجال المال في روسيا وصنفته مجلة «فوربس» في عددها الاخير ضمن أغنى أغنياء العالم ويصل حجم ثروته الى أكثر من بليون دولار. وجاءت عملية الاعتقال بعد مرور ايام على كشف نشاط شبكات داخل الأجهزة الأمنية الروسية جمعت ثروات طائلة من خلال استغلال نفوذها لابتزاز التجار ورجال الاعمال.

ولم يستبعد البعض ان تشمل الحملة تعقب نشاط عدد من الشركات الكبرى، لكن آخرين شككوا في الهدف المعلن لاعتقال ليبيديين وفي توقيت فتح الملف، واعتبروا انه يدخل ضمن حملة منظمة تستهدف توجيه «رسائل سياسية» الى رجال المال الروس على أبواب الحملة الانتخابية البرلمانية، وخصوصاً الى البليونير اليهودي ميخائيل خودوركوفسكي رئيس شركة «يوكوس» النفطية الذي يعد ليبيديين من أشد المقربين اليه. ولم يستبعد ناطق باسم حزب «يابلوكو» اليميني ان يكون الكرملين لجأ الى ممارسة ضغوط على خودوركوفسكي بسبب مواقفه السياسية.

وقال الناطق ان رسالة الكرملين تتضمن تحذيراً الى رجال المال في روسيا بأن ثمة حزباً واحداً يتوجب دعمه هو حزب «روسيا الواحدة» الموالي للرئيس فلاديمير بوتين. وكان خودوركوفسكي وصف اعتقال ليبيديين بأنه «محاولة ابتزاز مكشوفة»

واللافت ان عملية الاعتقال تزامنت مع فتح ملفات اخرى حول نشاط شركة «يوكوس». وكانت النيابة العامة وجهت اتهامات الى مسؤولين في الشركة في الضلوع في حادث اغتيال استهدف احد منافسي الشركة عام ١٩٩٨. وأعقب ذلك الاعلان عن ملاحقة أحد مديري الشركة النفطية بتهم فساد مالي.

وتوقع برلمانيون روس ان تسفر التطورات الاخيرة عن مواجهة بين خودوركوفسكي والكرملين في شكل يعيد الى الأذهان الحملة التي استهدفت تقليص نفوذ فلاديمير غوسينسكي وبوريس بيريزوفسكي اللذين كان لهما تأثير واسع في عهد بوريس يلتسن.

وكان الرئيس فلاديمير بوتين أعلن اخيراً انه «لن يسمح بسيطرة رجال المال على شؤون الدولة».

ويرى كثيرون ان طموحات خودوركوفسكي السياسية ربما تكون السبب وراء المواجهة الجديدة. لم يخف الثري اليهودي تطلعه الى «ضمان غالبية مسيطرة على التشكيلة البرلمانية المقبلة»، اضافة الى ذلك، أعلن انه ينوي دخول ميدان السياسة مع حلول عام ٢٠٠٧، ورأى فيه المراقبون تلميحاً الى عزمه ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية في روسيا عام ٢٠٠٨.

أنقرة ترغب في إصلاحات تتعلق بالفساد وحرية التعبير

■ أنقره – أ ف ب – نشرت صحيفة «حريات» التركية أمس، أن أنقره ستحيل على البرلمان قريباً سلسلة جديدة من الإصلاحات تهدف إلى التكيّف مع المعايير الأوروبية، موضحة أن هذه الإصلاحات تتمحور هذه المرة حول توسيع حرية التعبير ومكافحة الفساد.

وتسعى الحكومة إلى توضيح وتعديل وتحديد بعض المخالفات، بما فيها القانون المثير للجدل الذي كان وراء صدور حكم على رئيس الوزراء السابق رجب طيب أردوغان. وصدر في حق أردوغان عندما كان رئيس بلدية اسطنبول في ١٩٩٨، حكم بالسجن أربعة أشهر بتهمة «التحريض على الحقد الديني والعرقي».

من جهة أخرى، ينص المشروع على أن أي شخص يصدر في حقه حكم بتهمة الفساد الذي يعتبر أكبر آفة تنخر البلاد، لن يتمكن من تحويل حكمه إلى غرامة. كما ينص على رفع كل العراقيل الإشتراعية في وجه التعليم الخاص للغة الكردية في هذا البلد الذي يعد الناطقون بها أقلية كبيرة تضم عشرة ملايين كردي. وكان هذا القانون ظل حبراً على ورق منذ المصادقة عليه السنة الماضية، على غرار رخصة بث البرامج باللغة الكردية.

وينص المشروع من جهة أخرى، على تحديد سلطات الأمين العام لمجلس الأمن القومي، الهيئة السياسية العسكرية التي يرمي الجيش من خلالها بثقله على الحياة السياسية في البلاد.

وتنوي حكومة حزب العدالة والتنمية من جهة أخرى، أن تعرض على النواب مشروعاً لتعديل دستوري يهدف إلى تغيير تشكيلة مجلس الأمن القومي، للحد من نفوذ الجنرالات في الهيئة التي تمتثل الحكومة إلى تعليماتها بدقة. ولم توضح «حريات» متى سيطرح هذا المشروع على البرلمان.

وسيقر قادة الاتحاد الأوروبي في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤، ما إذا كانت تركيا أنجزت ما يكفي من التقدم في مجال الإصلاحات الديموقراطية لفتح مفاوضات معها عن انضمامها المحتمل إلى الاتحاد.

الولايات المتحدة تستعد لنشر قوات في ليبيريا

■ واشنطن – أ ف ب – نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» أمس، أن وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) أمرت خبراء التخطيط العسكريين بإعداد خيارات مفصلة لانضمام قوات أميركية إلى قوة دولية لحفظ السلام، من أجل الإشراف على وقف لإطلاق النار في ليبيريا.

ونقلت الصحيفة عن اثنين من كبار المسؤولين العسكريين لم تسمهما، أنه ما زالت الدول الأخرى التي ستنضم إلى هذه القوة وطريقة قيادتها، أمرين غير معروفين.

وقال المسؤولان العسكريان إن واشنطن تفكر في إرسال بين ٥٠٠ وألفين من عسكرييها، لكن الحجم النهائي للقوات سيتحدد بعد إقرار المهمة المحددة للقوة. ويفترض أن يبت الرئيس الأميركي جورج بوش في إرسال قوات إلى ليبيريا.

لكن الصحيفة ذكرت أن مسؤولاً عسكرياً كبيراً آخر في إدارة بوش، أكد أن قوة أميركية ستنضم إلى عدد من الدول الأفريقية في محاولتها إحلال الاستقرار في ليبيريا، مشيراً إلى أن قرار بوش قد يعلن اليوم.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول عسكري قوله إن «قراراً مبدئياً اتخذ». وأضاف أن «هناك أشخاصاً يتحدثون عن عدم وجود قرار نهائي للرئيس (بوش) وهذا صحيح، لكن هذا القرار بات يتعلق الآن بشكل القوة».

وأوضح مسؤول آخر في وزارة الدفاع الأميركية أن القوات الأميركية ستبقى بضعة أشهر في ليبيريا على الأرجح لإحلال الاستقرار. ويبدو أن القرار النهائي وحجم أي قوة لحفظ السلام، مرتبطان بعوامل عدة، من بينها مدى تجاوب الرئيس الليبيري تشارلز تيلور مع دعوة الرئيس بوش إلى تنحيه عن السلطة.

وكان بوش صرح الأربعاء بأنه يفكر «في كل الخيارات» لفرض احترام وقف إطلاق النار في ليبيريا، داعياً من جديد تيلور إلى التخلي عن السلطة. وقال بوش للصحافيين إن «هناك أمراً واحداً مؤكداً هو أن تيلور يجب أن يرحل».

وصرح مسؤول في الإدارة الأميركية أن كبار مستشاري بوش ورامسفيلد ووزير الخارجية كولن باول ومستشارته لشؤون الأمن القومي كوندوليزا رايس، عبروا عن آرائهم لبوش، موضحاً أنه «أصبح عليه اتخاذ القرار الآن».

متظاهرون أمام السفارة الأميركية في ليبيريا تحلقوا حول عبارة: «تيلور إذهب الآن». (ا ب)